

وزيرة خارجية بريطانيا الجديدة ضغطت لبيع أسلحة لليمن



التغيير

قام رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، بإعادة ترتيب فريقه الوزاري الأربعاء الماضي، ليستبدل دومينيك راب ويضع مكانه سياسية تدعى ليز ترس، التي لديها موقف متسامح مع السعودية.

وكانت ترس وراء قرار في تموز/ يوليو 2020 باستئناف مبيعات المملكة المتحدة للتحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، بعد عام من تعليق جميع مبيعات الأسلحة البريطانية الجديدة إلى المملكة والإمارات ومصر والبحرين والكويت بعد معركة قانونية طويلة، بحسب موقع "ميدل إيست أي" البريطاني.

وأبلغت ترس النواب في مجلس العموم وقتها، أنه لا يوجد ما يدل على انتهاكات للقانون الدولي قامت بها القوات السعودية في اليمن، وأن أي انتهاكات تم رصدها كانت عبارة عن "حوادث معزولة".

وأتى ذلك على الرغم من الاعتراف قبل أقل من عام، بأن حكومة بريطانيا قد انتهكت بالفعل الحظر المفروض على مبيعات الأسلحة إلى السعودية ثلاث مرات.

وكانت ترس وزيرة التجارة الدولية سابقا، وهي الآن تعد ثاني امرأة تشغل منصب وزيرة لخارجية المملكة المتحدة.

وكوزير للتجارة الدولية، ضغطت ترس أيضا من أجل صفقات تجارة وأسلحة مع إسرائيل ودول الخليج.

وتتمتع ترس بسمعة طيبة في دوائر السياسة الخارجية، منذ أن كانت وزيرة للتجارة. وحتى الآن، ركز الكثير من عملها فيما يتعلق بالشرق الأوسط على تعزيز علاقة المملكة المتحدة بحلفائها التقليديين في إسرائيل والخليج العربي.

ونشرت الأمم المتحدة الأسبوع الماضي، تقريراً أشار إلى أن دولا من بينها المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة، تواصل "دعمها لأطراف النزاع في اليمن، بما في ذلك عمليات نقل الأسلحة".

وأكد التقرير الأممي أن "مبيعات الأسلحة وقود يديم الصراع".

ووضعت منظمة العفو الدولية قرار ترس حينها بشأن مبيعات الأسلحة للسعوديين بـ"الساخر للغاية"، وقالت إن الأمر "ينذر بالخطر".

وكانت كيت ألين، مديرة المنظمة، قد قالت في بيان: "مثل الآخرين المتورطين في هذه القضية، سننظر بعناية في هذا البيان المثير للقلق من وزير التجارة الدولية، وننظر في الخطوات التالية".

وأضافت: "ندعو إلى إصلاح جذري لنظام مراقبة الأسلحة الفاشل في المملكة المتحدة".

وفي أيار/ مايو 2021، امتدحت ترس دول الخليج مرة أخرى، وأبدت استعداد المملكة المتحدة لمحاولة إبرام اتفاقيات جديدة معها، في أعقاب قرار البلاد مغادرة الاتحاد الأوروبي.

وقالت ترس لصحيفة "تلغراف": إنها تبحث في صفقات مع الأعضاء الستة في مجلس التعاون الخليجي.

إلى جانب هذه المجموعة من الصفقات الجديدة، قالت إنها كانت تتفاوض على اتفاقية مع صندوق الثروة السيادي في أبوظبي، الذي وعد باستثمار "المليارات" في المملكة المتحدة.

وفي تموز/ يوليو 2021، أعلنت ترس عن توقيع اتفاقية تجارية جديدة مع إسرائيل خلال رحلة إليها.

ومع ذلك، من غير المرجح أن تطمئن منظمات حقوق الإنسان لترس، لا سيما بعد سنوات عدة من الانتقادات الحادة لها بشأن مقاربتها للحرب في اليمن، وموقفها تجاه مبيعات الأسلحة البريطانية لبعض الدول.